



الجملة المفيدة التي قالها السيد ديمستورا في أحد لقاءاته الصحفية، أن محاربة داعش تتطلب تغييراً سياسياً في سوريا.

نعم في هذه الجملة يكمن الحل، لأن التغيير السياسي في سوريا لن يكون فقط أحد متطلبات محاربة داعش، بل سيكون البلمس الشافي الذي سيوقف شلال الدم السوري وسيكون البداية السحرية التي ستوصل السوريين جميعاً إلى هدفهم المنشود، و الذي كلفهم إلى حد الآن مئات آلاف الشهداء وملايين الجرحى والمفقودين والمهجرين من أبنائهم، لكن هناك شرطاً ضرورياً لا بد منه لكي يؤدي هذا التغيير الغرض المرجو منه، وهو أن يكون برعاية و ضمانات دولية ودعم عربي وإقليمي.

إن إنجاز مثل هكذا تغيير لن يكون ممكناً ولا مجدياً بدون أن يتم تبنيه من قبل المجتمع الدولي.

إن تغييراً يعيد سوريا لتكون دولة فاعلة في الإقليم والعالم سيلقى رفضاً ومعارضةً ليس فقط من قبل التنظيمات الإرهابية المتمثلة بداعش والقاعدة وأشباههما الذين يريدون فرض الظلم والظلام على الشعب السوري وإنشاء خلافتهم الدموية، بل أيضاً من قبل ملالي إيران وحلفائهم من الميليشيات اللبنانية والعراقية والسورية التي لا تزال تقاتل إلى جانب طاغية دمشق والذين يريدون إبقاء سوريا تحت هيمنة مافيا عائلة الأسد والوصاية الإيرانية.

إن عقبات التغيير المتمثلة في هاتين القوتين لا يمكن إزالتها بدون توافق أممي إقليمي مدعوماً بقراراً أممياً وإرادة قوية وحازمة من قبل المجتمع الدولي لفرضه على الجميع.

قد يكون الإقتراح البناء والعملية الأهم الذي تقدم به السيد دي مستورا إلى مجلس الأمن، بتشكيل مجموعة اتصال دولية من أجل متابعة الاوضاع في سوريا هو مفتاح البداية للوصول الى هكذا تغيير.

أعتقد أن هذه المجموعة والتي يفضل أن تتكون من الأعضاء الخمسة الدائمين في الأمم المتحدة، ستكون مهمتها أن تضع خطاً واقعية وبالتشاور مع القوى الإقليمية لماهية هذا التغيير السياسي اللازم لتوحيد السوريين وجميع القوى الإقليمية والدولية للقضاء على الإستبداد والتطرف الداعشي القاعدي معاً، و من الأفضل أن يكون اساس هذه الخطط هو بيان جنيف، الوثيقة الوحيدة التي حظيت بموافقة جميع الأطراف، الوثيقة التي قبلتها جميع القوى الدولية المؤثرة بما فيها روسيا والصين، ورفضتها داعش والنصرة وإيران ومليشياتها وبشار الأسد كما صرح علناً في خطابه الأخير.

لن يكون هناك حل في سوريا ولن تتم هزيمة داعش بدون هذا التغيير الذي تحدث عنه ديمستورا، ولن يكون هذا التغيير

ممكناً بدون توافق دولي عليه، وقد تكون مجموعة الإتصال الدولية من أجل سوريا هي الخطوة الأولى اتجاه هذا التغيير.

دور الوطنيين السوريين وجميع محبي سوريا والمؤمنين بوحدة أرضها وحرية شعبها سيكون بتشجيع ومساعدة هذه المجموعة الدولية على الخروج بحلول تتوافق والمصلحة الوطنية للشعب السوري المتمثلة في إقامة دولة ديمقراطية حرة يتساوى فيها جميع السوريين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو القومية.

كلنا شركاء

المصادر: